قلناه ان المقصود في الكلام الذي ليس
ليس بتام انما هو اثبات الحكم المنفي قبل
الا لما بعدها وان الاستثنا ليس بمقصود
ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد
الا في نحو ما قام الا زيد معمول للعامل
الذي قبلها ولا شك ان المقصود من
هذا التركيب الشريف امران وهما
نفي الالوهية عن كل شيء سوى الله
تعالى واثباتها لله كما تقدم فاذا كانت
الاسوقة لمحض الاستثنا لا يتم هذا
المطلوب سواء نصبنا او ابدلنا وذلك
انه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان
الكلام قبل الا تاما متقدرا بموجب محذوف
وح ليس الكلام الحكم بالنفي على ما بعد
الا في الكلام الموجب والاثبات عليه

في غيره

ذلك

في غيره جميع ما عليه اذ لا يقول الا من
مذهبه ان الاستثنا من الاثبات نفي
ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه
ذلك فيقول ان ما بعد الا مسكوت
عنه فكيف يكون قول لا اله الا الله
توحيدا قلت وفيه نظر لانه يكون
توحيدا بحسب دلالة العرف وبانه
لا نزاع في ثبوت الالوهية لمولانا جل
وعن جميع العقلا وانما الكفر من كفر
بزيادة اله اخر فنفي ما عداه تعالى
من الالهة على هذا هو المحتاج اليه
وبه يحصل التوحيد فتامله ثم قال
ناظر الجيش بنا على ما ظهر له من البحث
الذي اعترضناه فتعين ان تكون
الا في هذا التركيب مسوقة لقصد

Copyright © King Saud University